



أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التصويت الانتخابي لعينة من دول عربية مختارة

أ.م.د. شلير علي صالح

أ.م.د. زكي حسين قادر

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-أربيل

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-أربيل

shler.salih@su.edu.krdzaki.qader@su.edu.krd

07504495533

07504450275

المستخلص:

يبين هذا البحث بطريقة وصفية وتحليلية في كيفية تأثير مجموعتين من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤسسية على إقبال الناخبين للتصويت بالانتخابات البرلمانية. وقد أستند البحث إلى فرضيات مفادها أن كل من ارتفاع التضخم والبطالة والمتغيرات المؤسسية تعمل على زيادة الإقبال على التصويت، بينما ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعمل على العزوف عن المشاركة. للتحقق من هذه الفرضيات تم استخدام البيانات الطولية بين عامي 2001 و 2020 ولعينة من الدول العربية بلغت (11) دولة. توصلت الدراسة إلى أن نماذج التأثيرات الثابتة مناسبة جداً لوصف العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسية وبين إقبال الناخبين على التصويت، وهناك تأثير قوي لمعدل البطالة على إقبال الناخبين وتأثير أقل قوة للتضخم، في حين يكاد يكون تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدوماً على إقبال الناخبين. لذلك فإن تنوع الاقتصاد الكلي يؤثر على إقبال الناخبين. ومع ذلك، تظل هذه العلاقة معقدة ومتعددة المستويات، يميل الناخبون إلى التصويت عندما ترتفع معدلات التضخم، ويبقون في منازلهم عندما ترتفع معدلات البطالة. وهذا بدوره يمكن أن يكون له حوافز ضارة للسياسيين الذين قد يصبحون أكثر قلقاً بشأن التضخم الاقتصادي حيث سيخرج المتأثرون سلباً، وهم الأغلبية، إلى التصويت، في حين أن أولئك الذين يستفيدون من الاقتصاد سوف يبقون في منازلهم ويكافئون الحكومة. من الواضح أن هناك متغيرات متداخلة تؤثر على إقبال الناخبين في أي انتخابات معينة. وبالنسبة للمتغيرات المؤسسية، فإن السيطرة على الفساد يكون أكثر تأثيراً على إقبال الناخبين، يليه فعالية الحكومة ومن ثم الاستقرار السياسي وغياب العنف. كما توصل البحث أن متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسي في فترة ما لها تأثير في إقبال الناخبين للمشاركة بانتخابات الفترة اللاحقة. كما توصل البحث إلى تبين في معدلات إقبال الناخبين للتصويت بين الدول العربية عينة البحث. وأخيراً، هناك تداخل بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المؤسسية، وينعكس هذا التداخل في التأثير على نسبة التصويت.

الكلمات المفتاحية:

أنموذج التأثيرات الثابتة، معدل إقبال الناخبين، معدل إقبال الناخبين في سنة التصويت، متغيرات الاقتصاد الكلي، المؤشرات المؤسسية



THE IMPACT OF SOME MACRO-ECONOMIC VARIABLES ON THE ELECTORAL VOTE OF A SAMPLE OF ELECTED ARAB COUNTRIES

Zeki Hussein Qader

Shler Ali Salih

College of Administration and economics

College of Administration and economics

Erbil- Salahaddin University

Erbil- Salahaddin University

zaki.qader@su.edu.krd

shler.salih@su.edu.krd

07504450275

07504495533

Abstract:

This paper looks descriptively and analytically at how two groups of variables, macroeconomic and institutional, affect voter turnout in parliamentary elections. The research was based on hypotheses that high inflation, unemployment and institutional variables increase voter turnout, while high average per capita GDP discourages participation. To verify these hypotheses, panel data was used between 2001 and 2020 for a sample of (11) Arab countries. The study concluded that fixed effects models are very suitable for describing the relationship between macroeconomic and institutional variables and voter turnout, and there is a strong effect of the unemployment rate on voter turnout and a less strong effect of inflation, while the effect of per capita GDP is almost non-existent on voter turnout. Therefore, the diversification of the macro economy affects the voter turnout. However, this relationship remains complex and multi-layered. Voters tend to vote when inflation rates are high, and to stay home when unemployment rates are high. This, in turn, can have perverse incentives for politicians who may become more concerned about economic inflation as the negatively affected, the majority, will turn out to vote, while those who benefit from the economy will stay home and reward the government. Clearly, there are overlapping variables that affect voter turnout in any given election. As for the institutional variables, control of corruption has a greater impact on voter turnout, followed by government effectiveness, then political stability and absence of violence. The research also found that the macroeconomic and institutional variables in certain time period have an impact on voter turnout to participate in the elections of the next time period. The research also



found a discrepancy in voter turnout rates among the sample Arab countries. Finally, there is an interaction between macroeconomic and institutional variables, and this interaction is reflected in the impact on the voter turnout.

Keywords: Fixed Effect Model, Voter Turnout, VAP Turnout, Macro-economic Variables, Institutional Indicators

المقدمة:

تعتبر المشاركة في الانتخابات من الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي، وذلك باعتباره من أهم وسائل المشاركة في العملية السياسية، وفي تكوين حكومة ديمقراطية تستند على حكم الأغلبية من أفراد المجتمع، كما أنها مؤشر لتقييم فعالية النظام السياسي. وبالنظر إلى أن المشاركة السياسية المتمثلة بالتصويت الانتخابي تعني إشراك المواطنين في رسم ملامح النظام السياسي، فإن مستويات المشاركة في الانتخابات تختلف من دولة لأخرى وأحياناً في الدولة نفسها.

وفي السياق نفسه، برزت في العقود الأخيرة ظاهرة الامتناع عن ممارسة الحق الديمقراطي المتمثل بالتصويت، مما أدى إلى بروز العديد من التساؤلات بهذا الصدد ولاقت قدراً عالياً من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية من خلال الاهتمام بتحديد العوامل المؤثرة في عملية التصويت الانتخابي، ومنها العوامل الاقتصادية التي تعتبر من المتغيرات الهامة المؤثرة في هذه العملية للمرشحين والناخبين على حد سواء. وتتعاظم دور العامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة التي يشهدها العالم من ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم والتقلبات المستمرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

لذا أتى البحث الحالي للتحقق فيما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية الكلية لها أثر في مستوى إقبال الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعينة من الدول العربية.

مشكلة البحث:

لا تزال مسألة المشاركة في العملية الانتخابية من المسائل التي لم تحظى باهتمام كبير في دراسات الكثير من الباحثين وبخاصة الدراسات العربية في ظل ندرة الأبحاث التي حلت طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتصويت الانتخابي. ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث بالآتي:

هل تخضع عملية التصويت الانتخابي لتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في توجيه الناخبين نحو صناديق الاقتراع؟ وعلى ضوء هذه المشكلة يمن طرح التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الإقبال على التصويت في الدول العربية خلال الفترة (2001-2020)؟
- هل تعمل المتغيرات المؤسسية على التأثير إيجابياً في عملية التصويت الانتخابي؟

أهمية البحث:

تناولت جميع الدراسات والأبحاث السابقة أثر العوامل والمحددات في عملية التصويت الانتخابي منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وقد أوصت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Danaj & Kami, 2017: 137) بضرورة إدخال المتغيرات المؤسسية أو مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة إلى جانب المتغيرات الاقتصادية



والاجتماعية في أنموذج التصويت الانتخابي للاعتقاد الكبير بكونها محددات ذات أهمية كبيرة في عملية التصويت الانتخابي. على ضوء ذلك يستمد البحث أهمية خاصة لكونه:

- 1- يتناول واقع العملية السياسية المتمثلة بالمشاركة في العملية الانتخابية وربطها ببعض متغيرات الأداء الاقتصادي المتمثل بمؤشرات الاقتصاد الكلي (البطالة، التضخم، ومتوسط دخل الفرد) في الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأحداث المتسارعة التي يعيشها هذه الدول. فضلاً عن بيان أهمية العوامل المؤسسية في التأثير على نسبة إقبال الناخبين.
- 2- نتائج البحث الحالي ستكون مهمة لصناع القرار لكونها تعطي صورة أوضح عن أي من المتغيرات الاقتصادية ستكون المحدد الأقوى والذي قد يؤثر على السلوك الانتخابي.

أهداف البحث:

- 1- التحقق تجريبياً من أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نسبة إقبال الناخبين لعينة من الدول العربية للفترة (2001-2020).
- 2- معرفة أثر بعض مؤشرات الحوكمة في التصويت الانتخابي.

فرضيات البحث:

نظراً لما تقدم في أهمية وأهداف البحث، فإنه يمكن صياغة فرضيات البحث كما بالجدول (1) أدناه:

الجدول (1): فرضيات البحث

المتغير	الفرضية
معدل التضخم	ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية
معدل البطالة	ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى زيادة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية
متوسط دخل الفرد	ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تراجع إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية
الاستقرار السياسي وغياب العنف	توفر الاستقرار السياسي وغياب العنف يؤدي إلى زيادة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية
فعالية الحكومة	زيادة فعالية الحكومة يؤدي إلى زيادة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية
السيطرة على الفساد	زيادة السيطرة على الفساد يؤدي إلى زيادة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية

المصدر: من إعداد الباحثين

حدود البحث:

الحدود الزمانية: سيعتمد البحث الحالي على طبيعة متغيرات الدراسة خلال الفترة (2001-2020).



الحدود المكانية: يغطي البحث إحدى عشرة دولة من الدول العربية (العراق، الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، المغرب، سوريا، الأردن، تونس، الكويت، موريتانيا).

الحدود الموضوعية: التصويت الانتخابي.

منهج البحث:

تم الاستناد على منهجين أساسيين وهما:

- **المنهج الاستنباطي:** مفاده الانتقال من الكل إلى الجزء والمبني على الإطار النظري والتاريخي بغية تحديد أهم التعاريف المتعلقة بموضوع البحث واستكشاف أهم المتغيرات التي يقتضيها البحث، فضلاً عن معرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

- **المنهج الاستقرائي:** وفقاً له يتم الانتقال من الجزء إلى الكل لأجل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث بغرض التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية من خلال تحليل وتفسير البيانات الإحصائية. فضلاً عن بناء نماذج قياسية لتقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى جانب بعض المتغيرات المؤسسية في التصويت الانتخابي لعينة من الدول العربية للفترة (2001-2020) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي والقياسي (Eviews-12).

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة حلقة اتصال لأية دراسة علمية، من ضمنها الدراسة الحالية، بوصفها تسهم في إثراء المعرفة بالجهود العلمية والعملية، والتي تمثل رصيذاً معرفياً من حيث الكم والنوع، ويمكن الاستفادة منها في تشكيل الإطار النظري وفي تحديد متغيرات البحث الحالي. سيتم فيما يلي استعراض مرجعي لأهم الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني وكالاتي:

جدول (1): عرض الدراسات السابقة لأثر المحددات الاقتصادية على التصويت الانتخابي

1.	الباحث	Campos Otavio
عنوان الدراسة	إقبال الناخبين، التضخم وسياسة الاقتصاد الكلي	
سنة الدراسة	2006	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: 1978-2000 النطاق المكاني: 111 دولة من الدول النامية	
هدف الدراسة	التعرف على أثر سياسات الاقتصاد الكلي في التصويت الانتخابي	
المنهجية	نماذج البيانات الطولية	
المتغيرات	متوسط دخل الفرد ومعدل التضخم العالمي	
الاستنتاجات	- أداء الاقتصاد الكلي مؤشر مهم في قرار نسبة المشاركة في الانتخابات	



- وجود علاقة إيجابية بين إقبال الناخب ومعدلات التضخم

2.	الباحث	Elina & Kreituse
عنوان الدراسة	تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على سلوك الناخبين من الشباب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: حالة لاتفيا وإستونيا	
سنة الدراسة	2009	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: الفترة 1995-2005 في لاتفيا و 1995-2007 في إستونيا النطاق المكاني: دولتي لاتفيا وإستونيا	
هدف الدراسة	بيان أثر العوامل الاقتصادية في السلوك الانتخابي	
المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج التباين المشروط للانحدار الذاتي المعمم (GARCH)	
المتغيرات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة و معدل التضخم	
الاستنتاجات	- تباين إثر معدل التضخم في البلدين، حيث ارتفاع معدلات التضخم في إستونيا أدت إلى زيادة إقبال الناخبين، في حين كانت العلاقة عكسية في لاتفيا - البطالة عامل مهم لقرار المشاركة في الانتخابات في كلا البلدين	
3.	الباحث	Barry
عنوان الدراسة	البطالة والتصويت الانتخابي	
سنة الدراسة	2012	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: الانتخابات الرئاسية للفترة 1976-2008 النطاق المكاني: الولايات المتحدة الأمريكية	
هدف الدراسة	معرفة كيفية تأثير البطالة على نسبة المشاركة في الانتخابات	
المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج الانحدار المتعدد	
المتغيرات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس من السكان	
الاستنتاجات	أظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات البطالة تحفز الأفراد على المشاركة الانتخابية	



4.	الباحث	Miguel, et al
عنوان الدراسة	الانتخابات في العالم العربي: لماذا يصوت المواطنون؟	
سنة الدراسة	2014	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: استطلاعات أجريت للأعوام 2006 و 2009 النطاق المكاني: سبع دول عربية (الأردن، فلسطين، المغرب، لبنان، البحرين، اليمن، الجزائر)	
هدف الدراسة	بيان محددات التصويت في الأنظمة السلطوية في العالم العربي وتحليلها على المستوى الفردي لسلوك الناخبين	
المنهجية	أنموذج الانحدار اللوجستي	
المتغيرات	المحسوبية، الأداء الاقتصادي للحكومة، مع بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفرد	
الاستنتاجات	- وجود علاقة قوية بين المحسوبية والتصويت وبخاصة بين الأفراد ذوي الدخل المرتفع بسبب ارتباطاتهم القوية مع السلطة - التقييم الإيجابي للأداء الاقتصادي يؤدي إلى رفع احتمالية المشاركة في التصويت	
5.	الباحث	Ivan & Gustavo
عنوان الدراسة	التصويت الاقتصادي في الانتخابات الرئاسية البرازيلية: دليل من البيانات الطولية لبلديات ساو باولو	
سنة الدراسة	2019	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: بيانات 625 بلدية للفترة 1994-2010 النطاق المكاني: البرازيل	
هدف الدراسة	معرفة العلاقة بين الأداء الاقتصادي ونسبة الإقبال على التصويت	
المنهجية	استخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية من نماذج البيانات الطولية	
المتغيرات	معدل النمو الاقتصادي معدل الولادات، الإنفاق الاستثماري	
الاستنتاجات	هناك علاقة إيجابية معنوية بين النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية	
6.	الباحث	Iman, et al



عنوان الدراسة	الاقتصاد المحلي ومحاولة إعادة انتخاب قادة المقاطعات في إندونيسيا
سنة الدراسة	2020
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: بيانات لـ (497) دائرة انتخابية للفترة 2005-2013 النطاق المكاني: إندونيسيا
هدف الدراسة	حاولت معرفة فيما إذا النمو الاقتصادي و معدلات البطالة لهما دور في إعادة انتخاب قادة الدوائر الانتخابية في إندونيسيا
المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج الانحدار اللوجستي
المتغيرات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة
الاستنتاجات	وجود أثر معنوي وإيجابي لكلا المتغيرين في التأثير على نتائج الانتخابات

7.	الباحث	Adem
عنوان الدراسة	العلاقة بين الاستقرار السياسي، الديمقراطية والنمو طويل الأجل: حالة أفريقيا جنوب الصحراء	
سنة الدراسة	2020	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: الفترة 1996-2017 النطاق المكاني: 44 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء	
هدف الدراسة	تحليل وقياس العلاقة بين الاستقرار السياسي والمشاركة في الانتخابات	
المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج أنموذج الانحدار الذاتي VAR	
المتغيرات	مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الديمقراطية ومؤشر الحريات المدنية والسياسية	
الاستنتاجات	وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات	

8.	الباحث	Baris Armutcu & Ahmet Tan
عنوان الدراسة	اثر العوامل الاقتصادية على تفضيلات الناخبين: حالة تركيا	
سنة الدراسة	2021	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: الفترة 1990-2019 النطاق المكاني: تركيا	
هدف الدراسة	التحقق تجريبياً من العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و المشاركة الانتخابية	



المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مع استخدام اختبار السببية تودا – ياماماتو
المتغيرات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ومعدل التضخم
الاستنتاجات	- يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً على معدلات التصويت في الأجل القصير، بينما يؤثر التضخم سلباً على المدى الطويل - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى المشاركة في الانتخابات - لم يظهر أي أثر لمعدلات البطالة على معدلات التصويت الانتخابي

9.	الباحث	Leo
عنوان الدراسة	أثر ندبة البطالة على المشاركة الانتخابية: الانسحاب والتعبئة عبر المجتمعات الأوروبية	
سنة الدراسة	2021	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: بيانات المسح الاجتماعي الأوروبي لأربع جولات من الانتخابات للفترة 2008-2016 النطاق المكاني: 26 دولة من دول الاتحاد الأوروبي	
هدف الدراسة	استكشاف العلاقة بين البطالة و السلوك الانتخابي	
المنهجية	أنموذج قياسي متمثل بأنموذج الانحدار اللوجستي	
المتغيرات	البطالة وبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية	
الاستنتاجات	أظهرت النتائج أن الأفراد العاطلين لمدة طويلة أقل احتمالاً للمشاركة في الانتخابات	

10.	الباحث	Patrick
عنوان الدراسة	أثر العولمة الاقتصادية على إقبال الناخبين	
سنة الدراسة	2022	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: 1970-2018 النطاق المكاني: 184 دولة من دول العالم	
هدف الدراسة	قياس وتحليل أثر العولمة الاقتصادية على نسبة إقبال الناخبين على التصويت على النطاق العالمي	
المنهجية	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS	



المتغيرات	الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات التجارة، متوسط دخل الفرد
الاستنتاجات	أظهرت نتائج التحليل التجريبي وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستويات العولمة الاقتصادية ونسبة إقبال الناخبين. فضلاً عن وجود أثر معنوي لمتغير متوسط دخل الفرد

11.	الباحث	Niloufar
عنوان الدراسة	استكشاف تأثيرات العوامل الاجتماعية-الاقتصادية على تفضيلات الناخبين: دراسة حالة فرنسا لعام 2022	
سنة الدراسة	2023	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: بيانات المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية للعامين 2019 و 2020 النطاق المكاني: فرنسا	
هدف الدراسة	تطوير نموذج للتنبؤ بتوجهات الناخبين حول الانتخابات الفرنسية لعام 2022 وتقييم كيفية تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة الانتخابية	
المنهجية	نموذج انحدار بواسون Poisson Regression	
المتغيرات	معدل الهجرة، معدل الفقر، متوسط العمر المتوقع للأفراد، نسبة الأفراد الحاصلين على التعليم العالي ومعدل البطالة	
الاستنتاجات	وجود أثر معنوي لكافة متغيرات الدراسة على تفضيلات الناخبين مع ارتفاع أهمية كل من معدل البطالة ومعدل الفقر في التأثير على المشاركة الانتخابية مقارنة بالمتغيرات الأخرى	

12.	الباحث	Elvis & Moletsane
عنوان الدراسة	أثر الفساد و المحسوبية على إقبال الناخبين في أفريقيا	
سنة الدراسة	2023	
نطاق الدراسة	النطاق الزمني: الفترة 2011-2013 النطاق المكاني: 34 دولة من الدول الأفريقية	
هدف الدراسة	قياس و تحليل العلاقة بين الفساد والمشاركة في الانتخابات	
المنهجية	نموذج الانحدار اللوجستي	
المتغيرات	متوسط دخل الفرد، مؤشر الفقر، العمر، الجنس، مؤشر الحرية السياسية ومؤشر الفساد	



الاستنتاجات

- مؤشر الفساد كان له أثر سلبي ومعنوي، أي أن الفساد يقلل من احتمالية المشاركة في العملية الانتخابية

- أثر المحسوبية كان موجباً ولكنه غير معنوي

- متوسط دخل الفر و مؤشر الفقر لهما أثر إيجابي و معنوي على نسبة إقبال الناخبين

المصدر: من إعداد الباحثين

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تطرقت الدراسات السابقة إلى موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية على التصويت الانتخابي من زوايا مختلفة، وقد شملت العديد من الدول كإشارة إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وتتفق مع البحث الحالي في موضوعه الرئيسي، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب وهي:

1. جميع الدراسات السابقة الخاصة بالنمذجة القياسية للعوامل المؤثرة في نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية لم تتناول نماذج بيانات الطولية (البانل) المعتمدة على السلاسل الزمنية، وإنما تناولت نماذج البيانات المقطعية، حيث تمثل فيها المقاطع العرضية الدول المشمولة بالدراسة، ويتم إيجاد قيم متغيرات الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية لقيم المتغيرات للسنوات التي أجريت فيها الانتخابات ولكل دولة.
2. معظم الدراسات السابقة لم تتناول أثر المتغيرات المؤسساتية أو متغيرات الحوكمة إلى جانب المتغيرات الاقتصادية.
3. جميع الدراسات السابقة لم تستند إلى فرضية مفادها أن المتغيرات المؤثرة في نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية في السنة السابقة لسنة الانتخابات قد يكون لها تأثير على نسبة التصويت، وقد تكون هذه الفرضية منطقية جداً، حيث أن مدى إقبال الجمهور على التصويت في الانتخابات في سنة معينة قد يكون نتيجة انعكاسات للظروف الاقتصادية (المتغيرات الاقتصادية) ودور الحكومة المتعلقة بحياة الناس (المتغيرات المؤسساتية) في السنوات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفاهيم عامة:

- 1- ماهية الانتخاب: تمثل العملية التي تقوم بها أفراد المجتمع بواسطتها وبشكل دوري بحسب القانون باختيار ممثليهم من خلال التصويت والذي يعتبر وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم (عمر، وبوجمة، 2019: 15).
- 2- السلوك الانتخابي: عبارة عن كافة أشكال التصرفات والأفعال أو ردود الأفعال التي يسلكها الفرد عند قيامه بعملية التصويت كأنعكاس لتأثيره بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية، النفسية، والسياسية (بني سلامة وآخرون، 2019: 17).
- 3- التصويت الانتخابي (إقبال الناخبين): يعد إقبال الناخبين Voter Turnout أحد المؤشرات الحاسمة لكيفية مشاركة أفراد المجتمع في حكم بلادهم، حيث تدل نسبة المشاركة المرتفعة للناخبين في معظم الحالات



على حيوية الديمقراطية، في حين تعكس النسبة المنخفضة حالة اللامبالاة وعدم الثقة في العملية السياسية

(Stockemer, 2016: 13).

ثانياً: نظريات السلوك التصويتي:

نظراً للتشابه الكبير في العوامل والمتغيرات التي تحيط بسلوك الناخب فقد برزت العديد من الاتجاهات النظرية التي تحاول تفسير هذا السلوك ومن أبرزها:

1- الاتجاه الاجتماعي: يركز على أن الناخبين يقومون بعملية التصويت استناداً إلى المعلومات التي يحصلون عليها من الأصدقاء والمعارف متأثرين بانتمائهم لفئة اجتماعية والتي تشكلت بتأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي: المكانة الاقتصادية - الاجتماعية، الانتماء الديني ومكان الإقامة. وعليه، فإن عملية التصويت تتأثر بالتماسك الاجتماعي (خليل، 2017: 140).

2- الاتجاه النفسي-الاجتماعي: يركز على العوامل النفسية، التي تتدخل بشكل أو بآخر في بناء شخصية الناخب، والتي يرى بأنّها العوامل المحددة لسلوك الناخب وتوجهاته، ويرى أنّ العلاقات العائلية والبيئة الاجتماعية هي العناصر الأساسية التي تتولى تشكيل هذه الشخصية وتلعب دوراً مهماً في تحديد توجهات الناخب. ومن أهم العوامل النفسية هي الشعور بالانتماء الحزبي الذي يعد عاملاً محورياً ومؤثراً على السلوك الانتخابي (بلييه وبلغيت، 2018: 441). أي أن الانتماء الحزبي يمثل عاملاً رئيسياً في تحديد توجهات التصويت للناخبين.

3- الاتجاه الاقتصادي: استند على نظرية الاختيار العقلاني (The Rational Choice) التي تم تطويره من قبل أنتوني دوانز (Anthony Downs) في عام 1957، لتعبر عن رفضها بشكل واضح اعتبار الدوافع الخاصة بتأثيرات المجموعة التي ينتمي لها الناخب (الاتجاه الاجتماعي أو الانتماء الحزبي (الاتجاه النفسي-الاجتماعي) هي الدوافع الرئيسية المفسرة للسلوك التصويتي للناخبين، بل وضعت إطاراً مغايراً، واستخدم أسس التحليل الاقتصادي الجزئي لتفسير سلوك الناخب تجعل المنفعة الفردية هي الدافع الرئيسي لقرار الناخب، الذي يتحرك وفقاً لمصلحته وليس على قاعدة الأفكار والمبادئ والتاريخ. فقد افترض أن الناخب شخص رشيد وعقلاني يقوم بالاختيار بين البدائل على أساس الفائدة والمنفعة، واعتبر أن الناخب يشبه المستهلك الذي يختار السلعة (التصويت) في السوق (الانتخابات) بافتراض أنها تحقق له فائدة في المستقبل وتعظم من مكاسبه (السديري، 2012: 24). وفقاً لداونز، تتمثل أهم أهداف الكيانات والأحزاب السياسية في الحصول على المناصب الحكومية التي تمكنهم من تعظيم الدخل والثروة والسلطة (بتلر، 2020: 28). علاوة على ذلك، أن الناخب وفقاً لهذا الاتجاه لا يعدو عن كونه مستهلك في السوق السياسية وقد ينساق للمكاسب المقترحة للبرنامج الانتخابي لمرشح ما، وهناك احتمالية أن يصوت الناخب لمرشح لا يتفق معه في الميول السياسية إذا ما أقتنع ببرنامجه الحكومي، لذلك تركز البرامج الانتخابية على المشاكل الاقتصادية المهمة (كالبطالة والتضخم والضرائب والدعم والإعانات الحكومية) لأجل جذب انتباه الناخبين (خليل، 2017: 144).

على صعيد الاقتصاد الكلي، حاولت العديد من الدراسات تفسير العلاقة بين اللامساواة في الدخل والإقبال على



التصويت، لذا طور الأكاديميون ثلاث نظريات أساسية هي:

1- نظرية القوة النسبية (Relative Power Theory-1980): توقعت هذه النظرية بان عدم اللامساواة في الدخل له تأثير سلبي على إقبال الناخبين وهناك احتمالية أن تتخفص نسبة المشاركة لكافة فئات الدخل. ويتم تفسير ذلك بان اللامساواة في الدخل يؤدي إلى تركيز الثروة بيد الأفراد ذوي الدخل المرتفع ويترجم بعد ذلك إلى تركيز القوة السياسية وبالتالي تستجيب صناعات القرار لهذه الطبقة المنتفذة اقتصادياً وسياسياً. علاوة على ذلك، فان هذا التركيز سيخلق حالة من اللامبالاة السياسية بين أصحاب الدخل المنخفضة تترجم إلى انخفاض نسبة الإقبال على التصويت، أما أصحاب الدخل المرتفعة فتتخفص أيضاً نسبة الإقبال بينهم (وان لم يكن بنفس المستوى مع أصحاب الدخل المنخفضة) إيماناً منهم بان الحفاظ على مركزهم المهيمن في العملية السياسية يستلزم مشاركة أقل ولإدراكهم أيضاً بان نتيجة الانتخابات ستكون لصالحهم (Robert & John, 1980: 291).

2- نظرية الصراع (Conflict Theory-1983): قدمت نظرية اقتصادية مبنية على السلوك العقلاني لشرح سلوك الناخب ومدى إقباله على المشاركة في الانتخابات وربطه بموضوع اللامساواة في الدخل. وفقاً لها، ان الوحدات الاقتصادية يتصرفون بشكل عقلاني وان متغير الدخل هو العامل الحاسم الذي يملئ التفصيل السياسي (Meltzer & Richard, 1983: 417). وعليه، توقعت هذه النظرية بان يرتبط عدم المساواة في الدخل إيجاباً بالإقبال على التصويت لانه يخلق حافزاً لزيادة المشاركة في العملية السياسية لكافة فئات المجتمع. فبالنسبة للفقراء ستزداد نسبة الإقبال لأجل سياسات إعادة توزيع الدخل، وستزداد نسبة المشاركة لطبقة الأغنياء الذين يحاولون أن ينخرطوا بشكل فعال في العملية السياسية لأجل الوقوف ضد تبني سياسة إعادة توزيع الدخل (Mattew, 2020: 132).

3- نظرية الموارد (Resource Theory-1995): افترضت أن النشاط السياسي ومشاركة الفرد في العملية السياسية تعتمد على الموارد المتاحة والمتمثلة بـ: وقت الفراغ، والمال، والمهارات المدنية بالإضافة إلى توجهات الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه النظام السياسي. فزيادة حدة التفاوت واللامساواة في الدخل تؤول إلى أن تتركز الموارد بيد أفراد الطبقات العليا في المجتمع وبالتالي سيكونون أكثر مشاركة في العملية السياسية. فالتصويت بحسب هذه النظرية يختلف بحسب المجموعات الدخلية، حيث الأفراد ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة هم أكثر الأفراد الذين يقبلون على التصويت، أما الأفراد ذوي الدخل المنخفض فانهم أقل احتمالاً للمشاركة والذهاب إلى صناديق الاقتراع (Brady & Schlozman, 1995: 293). ومن الجدير بالذكر، أكدت الدراسات الحديثة على أن العملية الانتخابية تحتاج إلى تحليل في سياق اجتماعي-اقتصادي، وبالتالي من الأفضل استخدام نهج الاقتصاد السلوكي، لأن هذا النهج يتسم بالمرونة من خلال دمج العوامل النفسية في النماذج الاقتصادية (Sarkandiz, 2021: 55).

المبحث الثاني: الإطار العملي والقياسي للبحث

أولاً: بيانات ومتغيرات البحث:

تم الحصول على بيانات البحث من خلال الموقع الإلكتروني لكل من البنك الدولي ومعهد الديمقراطية والمساعدة



الانتخابية (IDEA). المتغير التابع في هذا البحث هو إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات البرلمانية، هناك عدة خيارات لقياس هذا المتغير، وكما يلي: (Freeman, 2005)

الأول: تقسيم العدد الفعلي للناخبين على عدد الناخبين المسجلين للتصويت:

$$\frac{\text{Total Votes}}{\text{Registered Voters}} = \text{Voter Turnout} = \text{VOT}$$

الثاني: تقسيم العدد الفعلي للناخبين على السكان في سن التصويت:

$$\frac{\text{Total Votes}}{\text{Voting Age Population}} = \text{Voting Age Population Turnout} = \text{VAPT}$$

الثالث: تقسيم العدد الفعلي للناخبين على المواطنين في سن التصويت:

$$\frac{\text{Total Votes}}{\text{Voting Age Citizens}} = \text{Voting Age Citizens Turnout} = \text{VACT}$$

الرابع: تقسيم العدد الفعلي للناخبين على السكان المؤهلين للتصويت:

$$\frac{\text{Total Votes}}{\text{Voting Eligible Population}} = \text{Voting Eligible Population Turnout} = \text{VEPT}$$

في هذا البحث، تم اعتماد النهجين الأول والثاني، الأول قائم على تقدير الإقبال الفعلي لأن التسجيل هو بحد ذاته فعل مشاركة، وبالتالي يتم قياس المشاركة بشكل صارم بين أولئك الذين يميلون بالفعل إلى المشاركة. والثاني يعتمد على قياس نسبة المشاركة باستخدام السكان في سن الاقتراع والذي ينظر إلى أنه مقياس جيد باعتبار أن ليس جميع السكان مؤهلين للتصويت، وإن كان يرى البعض أن هذا الشيء يعتبر عيباً على المقياس. أما الإجراءين الثالث والرابع يبالغان في تقدير نسبة إقبال الناخبين، لأن تقديرات عدد المواطنين وعدد الناخبين المؤهلين غير دقيقة بشكل ملحوظ، كما أن عددًا كبيرًا من الأشخاص الذين يتم استبعادهم من مقام المقياس يدلون بأصواتهم بالفعل بغض النظر عن شرعية هذا الإجراء. يتم تضمين أعداد متفاوتة من غير المواطنين وغيرهم من الأفراد مثل المجرمين المدانين (Franklin, 2002).

متغيرات البحث وأنواعها وتعريفها فهي كما في الجدول (2).



جدول (2): متغيرات الدراسة

اسم المتغير (المؤشر)	نوع المتغير	الرمز	التعريف
معدل إقبال الناخبين Voter Turnout	تابع	VOT	نسبة عدد الناخبين المصوتين إلى عدد الناخبين المسجلين للتصويت
معدل إقبال الناخبين في سن التصويت Voting Age Population Turnout	تابع	VAPT	نسبة عدد الناخبين المصوتين إلى إجمالي السكان في السن القانوني للتصويت
معدل التضخم Inflation Rate	متغير اقتصادي (مستقل)	INF	الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً في قياس التضخم
معدل البطالة Unemployment Rate	متغير اقتصادي (مستقل)	UNE	نسبة السكان (في سن العمل) العاطلين عن العمل إلى إجمالي السكان في سن العمل
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) GDP Per Capita (Current\$)	متغير اقتصادي (مستقل)	GDP	نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى عدد السكان
الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability & Absence of Violence	مؤشر حوكمة (مستقل)	PS	مدى استقرار الحكومة وعدم إسقاطها بوسائل غير دستورية وغياب العنف والإرهاب. وتتراوح قيمته من (-2.5) والتي تعني غياب الاستقرار السياسي ووجود العنف، إلى (+2.5) والتي تعني توفر الاستقرار السياسي وغياب العنف.
فعالية الحكومة Government Effectiveness	مؤشر حوكمة (مستقل)	GE	مدى قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بجودة، ورسم السياسات وتنفيذها، والوظيفة العامة. وتتراوح قيمته من (-2.5) والتي تعني حكومة غير فعالة، إلى (+2.5) والتي تعني حكومة فعالة.
السيطرة على الفساد Control of Corruption	مؤشر حوكمة (مستقل)	CC	مدى إمكانية استخدام الحكومة سلطتها في تقليص النفوذ غير المشروع المرتبط بالمصالح الخاصة أو مصالح النخب. وتتراوح قيمته من (-2.5) والتي تعني انتشار الفساد وضعف السيطرة عليه، إلى (+2.5) والتي تعني قلة الفساد وزيادة السيطرة عليه.

المصدر: من إعداد الباحثين

أما الدول العربية في عينة الدراسة فقد تم اختيارها على ضوء توفر بيانات المتغيرات أعلاه عنها ولجميع السنوات التي أجريت فيها الانتخابات البرلمانية، الجدول (3) في الملحق يبين الدول العربية المختارة بالبحث والسنوات التي



أجريت فيها الانتخابات البرلمانية. حيث يلاحظ من الجدول الاختلاف الكبير في السنوات التي أجريت فيها الانتخابات بين جميع الدول، لذا كان لا بد من عمل فترات زمنية بحيث تتضمن كل فترة زمنية على الأقل سنة واحدة أجريت فيها الانتخابات البرلمانية ولجميع الدول العربية، وتم حساب المتوسطات الحسابية لكل متغير للسنوات التي أجريت فيها الانتخابات ولكل دولة وتم الحصول على بيانات البحث في الجدول (4) بملحق الدراسة. الجدول (5) يعرض أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث.



جدول (5): المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث للمدة (2001-2020)

المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	Min	Max	Mean	STD
معدل إقبال الناخبين	27.47	89.40	56.54	16.25
معدل إقبال الناخبين في سن التصويت	12.29	89.22	41.72	19.17
معدل التضخم	-0.49	80.95	7.12	13.50
معدل البطالة	0.00	28.22	11.30	7.10
متوسط دخل الفرد	598.9	55601.0	7832.0	11770.5
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.50	0.75	-0.72	0.869
فعالية الحكومة	-1.77	0.56	-0.42	0.572
السيطرة على الفساد	-1.65	0.79	-0.44	0.564

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12

تؤشر نتائج الجدول (5) ضعف مشاركة الأفراد بالانتخابات البرلمانية في الدول العربية عينة الدراسة خلال المدة (2001-2020)، حيث لم يتجاوز معدل إقبال الناخبين على التصويت (56.54%)، وكذلك لم يتجاوز معدل إقبال الناخبين في سن التصويت (41.72%). يوضح الشكلين (1) و (2) في الملحق على التوالي معدل إقبال الناخبين (VOT) ومعدل إقبال الناخبين في سن التصويت (VAPT) في الدول العربية عينة الدراسة للمدة (2001-2020)، حيث يتضح التباين الكبير في معدلات الإقبال على التصويت بين الدول وبين الفترات الزمنية، وهذا ما انعكس بقيم الانحراف المعياري الكبيرة نسبياً (16.25%) و (19.17%). من الناحية الاقتصادية، هناك تباين في دخل الفرد ومعدل التضخم، وتقارب في نسب البطالة بين الدول عينة الدراسة. فضلاً عن ذلك، تبين النتائج التشابه النسبي في الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة ودور الحكومات وفعاليتها في السيطرة على الفساد وذلك اعتماداً على قيم المتوسطات الحسابية لمؤشرات الحوكمة وقيم الانحرافات المعيارية لها والتي كانت صغيرة نسبياً ولم تتجاوز الواحد.

ثانياً: نماذج البحث:

إن جميع الدراسات السابقة والتي استندت إلى بيانات المقطع العرضي توصلت إلى أن أنموذج التأثيرات العشوائية هو الأنموذج الشائع في بيان تأثير المتغيرات المستقلة في معدل الإقبال على التصويت في الانتخابات البرلمانية استناداً إلى اختبار هاوسمان (Hausman, 1978). وتبدو هذه النتيجة منطقية لأن هذا الأنموذج سيتضمن نوعين من الأخطاء العشوائية، الخطأ العشوائي الخاص بأي مشاهدة والخطأ الخاص بكل مقطع عرضي، كما أنه



فرضية تطبيق هذا النموذج تكون صحيحة عند عدم ثبات (تجانس) تباين الخطأ لكل مشاهدة مقطعية، ووجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المقطعية، لذلك يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) في تقدير معاملات هذا النموذج (Kostelka, 2017)، (Pacek et al., 2009). ولكون أن البحث الحالي يتعامل مع بيانات البائل نتيجة وجود نوع من التجانس النسبي في طبيعة الانتخابات البرلمانية في مجموعة الدول العربية المختارة في عينة الدراسة، فضلاً عن التقارب الكبير في المتغيرات المؤسسية لهذه الدول، لذلك يعتقد الباحث أن نموذج التأثيرات الثابتة قد يكون أنسب لمثل هذه البيانات. حيث سيتم تقدير هذا النموذج لكل من معدل الناخبين على التصويت، ومعدل إقبال الناخبين في سن التصويت. ومن خلال الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج سيتم التعرف على مدى ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البائل للانتخابات البرلمانية.

يمكن القول بأن معدلات التصويت للأحزاب السياسية في فترة زمنية معينة تتأثر بالتطورات الإيجابية والسلبية في كل من العوامل الاقتصادية والعوامل المؤسسية في نفس الفترة الزمنية وفي الفترة السابقة. ويمكن تعريف معدلات التصويت للأحزاب السياسية على أنها دالة لكل من معدلات التضخم، ومعدلات البطالة، ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد. واستناداً إلى متغيرات البحث المعرفة بالجدول (2)، فإنه سيتم تقدير وتحليل نتائج النماذج الآتية:

- النموذج الأول: معدل إقبال الناخبين

$$\begin{aligned} VOT_{i,t} &= \beta_{0,i} + \beta_1 INF_{i,t} + \beta_2 INF_{i,t-1} + \beta_3 UNE_{i,t} + \beta_4 UNE_{i,t-1} + \beta_5 GDP_{i,t} + \beta_6 GDP_{i,t-1} + \beta_7 PS_{i,t} \\ &+ \beta_8 PS_{i,t-1} + \beta_9 GE_{i,t} + \beta_{10} GE_{i,t-1} + \beta_{11} CC_{i,t} + \beta_{12} CC_{i,t-1} \\ &+ U_{i,t} \quad \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

- النموذج الثاني: معدل إقبال الناخبين في سن التصويت

$$\begin{aligned} VAPT_{i,t} &= \alpha_{0,i} + \alpha_1 INF_{i,t} + \alpha_2 INF_{i,t-1} + \alpha_3 UNE_{i,t} + \alpha_4 UNE_{i,t-1} + \alpha_5 GDP_{i,t} + \alpha_6 GDP_{i,t-1} + \alpha_7 PS_{i,t} \\ &+ \alpha_8 PS_{i,t-1} + \alpha_9 GE_{i,t} + \alpha_{10} GE_{i,t-1} + \alpha_{11} CC_{i,t} + \alpha_{12} CC_{i,t-1} \\ &+ V_{i,t} \quad \dots \dots \dots (2) \end{aligned}$$

حيث $T=4$ عدد الفترات الزمنية، وأن: $N=11$ عدد الدول، $i=1,2,\dots,N$; $t=1,2,\dots,T$

ثالثاً: النتائج والمناقشة:

1. اختبار سكون متغيرات البحث:

يعتبر اختبار استقرارية أو سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج أولى خطوات تقدير نماذج السلاسل الزمنية ونماذج بيانات البائل، وهذا يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في دراسات بيانات البائل المترنة (عدد الفترات الزمنية متساوٍ



لجميع المقاطع العرضية) هو اختبار (Augmented Dickey-Fuller & Fisher (ADF-Fisher)، وكذلك اختبار Levin, Lin & Chu (LLC). تنص فرضية العدم في هذين الاختبارين على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة، في حين تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك (Gujarati & Porter, 2009: 748).

يعرض الجدول (6) نتائج اختباري (ADF-Fisher, LLC) لاستقرارية أو سكون متغيرات نموذجي التصويت الانتخابي. حيث يتضح من نتائج الجدول أن جميع متغيرات نموذجي التصويت الانتخابي كانت ساكنة بالمستوى وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بخلو السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات من جذر الوحدة. ولذلك ستدخل هذه المتغيرات كما هي في النموذجين (1) و (2) دون أي عملية تحويل لها.



جدول (6): نتائج اختبارات (ADF-Fisher, LLC) لسكون متغيرات نموذجي البحث

المتغير	ADF-Fisher اختبار	LLC اختبار	درجة السكون
VOT	(0.000) 72.2083***	(0.000) -49.3758***	I(0)
VAPT	(0.006) 42.3755***	(0.000) -16.2749***	I(0)
INF	(0.046) 34.3158**	(0.000) -22.9778***	I(0)
UNE	(0.018) 74.6903**	(0.018) -193.523**	I(0)
GDP	(0.016) 38.4993**	(0.000) -17.6001***	I(0)
PS	(0.034) 35.5359**	(0.000) -12.6279***	I(0)
GE	(0.039) 35.0074**	(0.000) -11.4024***	I(0)
CC	(0.011) 39.9690**	(0.000) -7.8971***	I(0)

() تمثل القيمة الاحتمالية P-value

*** الاختبار معنوي عند مستوى (1%)

** الاختبار معنوي عند مستوى (5%)

* الاختبار معنوي عند مستوى (10%)

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12

2. تقدير نماذج البحث:

يعرض الجدول (7) نتائج تقدير النموذجين (1) و (2) بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (الصورية) Least Squares Dummy Variables (LSDV). حيث يتبين من الجدول ما يلي:

التضخم (INF):

تشير النتائج إلى أن التضخم والذي يمثل مؤشر على الأداء الاقتصادي للبلدان يؤثر بشكل مباشر على سلوك تصويت الناخب عند اتخاذ قرار التصويت. فقد تبين وجود تأثير معنوي موجب لمعدل التضخم في الفترة الحالية والسابقة على معدل إقبال الناخبين، فعندما يزداد معدل التضخم (1%) في الفترة السابقة فإن نسبة إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات البرلمانية ستزداد بمقدار (0.26%)، بينما زيادة معدل التضخم (1%) في الفترة الحالية يؤدي إلى زيادة الإقبال للمشاركة بالانتخابات بـ (0.32%). أما فيما يتعلق بمعدل إقبال الناخبين في سن التصويت للمشاركة بالانتخابات، فقد تبين أن التضخم في الفترة الحالية يبدو أنه غير مؤثراً في التصويت الانتخابي في نفس الفترة، بينما زيادة التضخم (1%) في الفترة السابقة يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة بالانتخابات بـ (0.98%). فعندما تعاني الدول العربية عينة الدراسة من أوضاع اقتصادية سيئة تتمثل بارتفاع معدلات التضخم فيها فإن ذلك يحفز الأفراد على زيادة مشاركتهم بالانتخابات البرلمانية من أجل اختيار المرشحين الذين من المحتمل أن يعملون



على رفع مستوى الأداء الاقتصادي للبلد. وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي تدحض هذه النتيجة وتبين العلاقة العكسية بين التضخم ونسبة التصويت الانتخابي كما في الدراسة التي تناولت حالة تركيا (Armutcu & Tan, 2021)، إلا أن نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع نتائج بعض الدراسات مثل (Freeman, 2005) و (Campos, 2006).



جدول (7): نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة لعملية التصويت الانتخابي

المتغير	VOT نموذج	VAPT	أنموذج
INF_t	0.32039*	(0.14118)	-0.23939 ^{n.s} (0.11445)
INF_{t-1}	0.26081**	(0.07852)	0.98088** (0.13749)
UNE_t	-2.23963**	(0.53748)	-0.11869 ^{n.s} (0.46197)
UNE_{t-1}	-0.64128 ^{n.s}	(0.67592)	-0.58387 ^{n.s} (0.34621)
GDP_t	0.000212 ^{n.s}	(0.00017)	-0.00065** (0.00010)
GDP_{t-1}	-0.000261*	(0.00008)	-0.00114** (0.00006)
PS_t	14.77865**	(2.36124)	4.32373* (1.72488)
PS_{t-1}	13.16192**	(3.67908)	13.34349** (2.06941)
GE_t	-1.72789 ^{n.s}	(10.0459)	11.60882* (4.95445)
GE_{t-1}	28.85153**	(6.84998)	6.70755* (2.87745)
CC_t	-16.08371*	(5.54036)	-55.19549** (5.57967)
CC_{t-1}	-35.36813**	(8.22517)	-25.45234** (3.77549)
C	92.48159**	(3.36123)	41.01272** (0.45516)
R^2	0.92501		0.96643
Adj. R^2	0.76011		0.89257
F-Statistic	5.60877**		13.0854**
Prob. (F-Stat.)	0.0037		0.0000

() تمثل الخطأ القياسي للمقدر Standard Error of Estimate

** التأثير معنوي عند مستوى (1%)

* التأثير معنوي عند مستوى (5%)

n.s لا يوجد تأثير معنوي not significant

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12

البطالة (UNE):

يبدو أن البطالة تلعب دوراً كبيراً في التأثير على نسبة إقبال الناخبين في التصويت في الدول العربية عينة البحث، وخاصة إذا ما أجريت الانتخابات في نفس الفترة التي تشهد ارتفاعاً في معدل البطالة بين السكان. تبين نتائج الدراسة



الحالية أن للبطالة تأثير عكسي على معدل إقبال الناخبين في نفس الفترة، فعندما يزداد معدل البطالة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نسبة الإقبال على المشاركة في الانتخابات بـ (2.2%). وتؤشر هذه النتيجة أنه في الدول التي يكون فيها معدل البطالة مرتفعاً، سيكون هناك ميل لارتفاع نسبة التصويت. بينما لم يظهر أي تأثير معنوي لارتفاع معدلات البطالة في الفترة السابقة على نسبة الإقبال للتصويت في الانتخابات الحالية، وكذلك لم يظهر أي تأثير للبطالة على معدل إقبال الناخبين في سن التصويت للأدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات مثل (Freeman, 2005)، (Burden & Wichowsky, 2012) و (Danaj & Lami, 2017)، بينما تخالف نتائج دراسات أخرى مثل دراسة (Lee, 2019) و (Österman & Brännlund, 2023).

الدخل (GDP):

توضح النتائج أن لدخل الفرد (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) تأثير معنوي سالب وضعيف جداً يكاد لا يذكر على تصويت الناخبين في العملية الانتخابية، إذ أن زيادة دخل الفرد بدولار واحد يقابله تراجع في معدل إقبال الناخبين بـ (0.0003%) في انتخابات الفترة التالية، وكذلك يقابله تراجع في تصويت معدل إقبال الناخبين في سن التصويت ما بين (0.0006-0.001%) في انتخابات الفترة الحالية والتالية. وقد يعزى سبب هذه العلاقة إلى أن دخل الفرد في الدول العربية عينة الدراسة لا يفسر مستوى أعلى من الديمقراطية، فعند عدم وصول دخل الفرد إلى مستوى متواضع يمكنه من العيش الكريم بأبسط مقومات الحياة قد تجعله غير مهتماً بالبيئة السياسية وغير مكترثاً بعملية التصويت الانتخابي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات مثل (Ingfeldt, 2016) و (Maras & Tappe, 2021) وتتعارض مع نتائج بعض الدراسات مثل (Danaj & Lami, 2017) و (Freeman, 2005).

الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS):

يعتبر الاستقرار السياسي وغياب العنف من المحددات الرئيسية لعملية التصويت في الانتخابات البرلمانية، ويبدو أنه يلعب دوراً أكبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا المجال. تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن تحقق الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدول العربية عينة الدراسة يؤثر كثيراً في حث الأفراد على المشاركة بفعالية في العملية الانتخابية، حيث أن زيادة مستوى الاستقرار السياسي بنقطة واحدة على المقياس من (-2.5) إلى (+2.5) سيؤدي إلى زيادة معدل إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات على التوالي بـ (14.78%) و (13.16%) بنفس الفترة وفي الفترة الحالية، وزيادة معدل إقبال الناخبين في سن التصويت في الانتخابات على التوالي بـ (4.32%) و (13.34%) بنفس الفترة وفي الفترة الحالية. تؤيد هذه النتائج فرضية أن ضعف الاستقرار السياسي وانتشار العنف يجعل المواطنين أقل عرضة للذهاب إلى صناديق الاقتراع حيث أن الممارسات غير النزيهة والحكم السيئ يردع الناس عن الانخراط في العملية السياسية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الكثير من الدراسات منها دراسة (Feitosa, 2020) و (Sundstrom & Stockemer, 2013).

فعالية الحكومة (GE):



تشير النتائج إلى أن فعالية الحكومة تؤثر بشكل إيجابي على نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، حيث أن تصورات الأفراد للحكومة على أنها فاسدة تجعلهم أقل عرضة للإدلاء بأصواتهم. وتبين أن زيادة فعالية الحكومة بنقطة واحدة على المقياس من (-2.5) إلى (+2.5) سيؤدي إلى زيادة معدل إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات في الفترة التالية بـ (28.85%)، وزيادة معدل إقبال الناخبين في سن التصويت في الانتخابات على التوالي بـ (11.61%) و (6.71%) بنفس الفترة وفي الفترة الحالية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الكثير من الدراسات منها دراسة (Sundstrom & Stockemer, 2013).

السيطرة على الفساد (CC):

تزداد كثيراً نسبة المشاركة في العملية الانتخابية في الدول العربية عينة الدراسة عند تفشي الفساد وارتفاع مستوياته، حيث أن تصورات الأفراد للحكومة على أنها فاسدة تدفعهم إلى الإدلاء بأصواتهم من أجل التغيير. تبين نتائج الجدول (7) أن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بنقطة واحدة على المقياس (من -2.5 إلى +2.5) سيقابله تراجع في معدل إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات على التوالي بـ (16.08%) و (35.37%) في الفترتين الحالية واللاحقة، وزيادة معدل إقبال الناخبين في سن التصويت في الانتخابات على التوالي بـ (55.19%) و (25.45%) بنفس الفترة وفي الفترة التالية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات منها دراسة (Tambe & Monyake, 2023)، وتختلف نتائج دراسات أخرى مثل دراسة (Feitosa, 2020) التي بينت أنه في سياق الفساد المرتفع قد لا يشارك الأفراد في الانتخابات لأنهم يعتقدون أن ذلك لن يؤثر على قرارات السياسة.

ثابت الأنموذج (المقطع) (C):

تشير قيمة المعامل الثابت إلى أنه على الرغم من الظروف الاقتصادية والمؤسسية في الدول العربية عينة الدراسة، فإن معدل إقبال الناخبين يأخذ قيمة إيجابية تبلغ (92.48%)، بينما (41.01%) من الناخبين في سن التصويت سيشاركون في يوم الانتخابات.

معنوية الأنموذج:

بصورة عامة، فإن جميع المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية أظهرت تأثيراً معنوياً في معدل إقبال الناخبين وكذلك في معدل من هم في سن التصويت، اعتماداً على نتيجة اختبار (F) المعنوية. وتبين القدرة التفسيرية للنماذج المقدر أن المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية تفسر ما نسبته (76%) من التباين الكلي في معدل إقبال الناخبين، وتفسر نسبة (89%) من التباين الكلي في معدل إقبال الناخبين في سن التصويت.

العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية:

توضح مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المؤسسية والواردة بالجدول (8) بالملحق، أن هناك تداخل بين هذه المتغيرات، فالارتباطات السالبة بين متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة، وبين نسب التصويت من جهة ثانية تبين أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وجودة وفعالية الحكومة فضلاً عن السيطرة على الفساد من شأنها أن تدفع الاقتصاد إلى الأمام وهذا من شأنه أن يرفع من متوسط دخل الفرد، ويخفض من معدلات التضخم ويقلل نسب البطالة. هذا التداخل، بالتأكيد سيكون مؤثراً على نسبة التصويت.



3. تقدير تأثيرات الدول في العملية الانتخابية:

يعرض الجدول (9) نتائج تقدير معاملات المتغيرات الوهمية (Dummy) والتي تعبر عن تأثيرات الدول العربية المختارة في عينة الدراسة في نموذجي الدراسة. فعلى الرغم من أن بعض المتغيرات الوهمية الخاصة بتأثيرات الدول في عملية التصويت الانتخابي كانت غير معنوية، مثل تأثير كل من: الجزائر، جيبوتي، المغرب، سوريا، الأردن، وموريتانيا مقارنةً بتأثير العراق (الدولة المرجعية أو دولة المقارنة) في أنموذج (VOT)، وتأثيرات كل من: مصر، سوريا، وموريتانيا مقارنةً بتأثير العراق في أنموذج (VAPT)، إلا أن الأهم هو معرفة التأثير الإجمالي لهذه المتغيرات ومدى أهمية تضمينها في نموذجي التصويت الانتخابي. لمعرفة ذلك يتم إجراء اختبار والد Wald والذي كانت نتائجه بالجدول (10).



جدول (9): نتائج تقدير معاملات المتغيرات الوهمية في أنموذجي البحث

المتغير الوهمي	الدولة	VOT أنموذج	VAPT	أنموذج
D ₁	العراق			
D ₂	الجزائر	-4.97876 ^{n.s}	41.45797**	(3.85106)
D ₃	البحرين	54.45623**	15.62994**	(0.91293)
D ₄	جيبوتي	-18.48357 ^{n.s}	-23.18870**	(6.55022)
D ₅	مصر	-20.70668**	-11.69781 ^{n.s}	(6.32899)
D ₆	المغرب	-18.13627 ^{n.s}	-42.28034**	(1.94360)
D ₇	سوريا	23.80514 ^{n.s}	-15.3342 ^{n.s}	(11.3604)
D ₈	الأردن	13.75392 ^{n.s}	28.98072**	(8.83667)
D ₉	تونس	19.81467**	23.63806**	(4.81819)
D ₁₀	الكويت	-24.09541**	58.98589**	(2.22964)
D ₁₁	موريتانيا	17.06198 ^{n.s}	1.248059 ^{n.s}	(1.10112)

() تمثل الخطأ القياسي للمقدر Standard Error of Estimate

** التأثير معنوي عند مستوى (1%)

* التأثير معنوي عند مستوى (5%)

n.s لا يوجد تأثير معنوي not significant

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12

جدول (10): نتائج اختبار Wald لأهمية المتغيرات الوهمية في أنموذجي البحث

الاختبار الإحصائي	VOT أنموذج	VAPT	أنموذج
قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
F-statistic	1.08E+13**	0.0000	1.46E+14**
Chi-square	1.08E+14**	0.0000	1.46E+15**

** الاختبار معنوي عند مستوى (1%)

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12



تشير نتائج الجدول (10) إلى أهمية تضمين المتغيرات الوهمية في نموذجي التصويت الانتخابي، وذلك على ضوء نتائج الإحصاءتين (F) و (χ^2) المعنويتين. بذلك، وعلى ضوء نتائج الجدول (9)، يمكن مناقشة تأثيرات الدول العربية عينة الدراسة في عملية التصويت الانتخابي وعلى النحو الآتي:

- معدل إقبال الناخبين على التصويت بالانتخابات البرلمانية بالعراق يزيد عن كل من الدول الآتية: الجزائر (4.98%)، جيبوتي (18.48%)، مصر (20.71%)، المغرب (18.14%)، الكويت (24.09%). بينما يقل عن كل من الدول الآتية: البحرين (54.46%)، سوريا (23.8%)، الأردن (13.75%)، تونس (19.91%)، موريتانيا (17.06%).
- معدل إقبال الناخبين في سن التصويت للمشاركة بالانتخابات البرلمانية بالعراق يزيد عن كل من الدول الآتية: جيبوتي (23.19%)، مصر (11.70%)، المغرب (42.28%)، سوريا (15.33%). بينما يقل عن كل من الدول الآتية: الجزائر (41.46%)، البحرين (15.63%)، الأردن (28.98%)، الكويت (58.98%)، تونس (23.64%)، موريتانيا (1.25%).

4. الاختبارات التشخيصية للنماذج:

يظهر الجدول (11) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي التصويت الانتخابي والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أو أخطاء النموذج، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، إضافة إلى اختبار عدم تجانس تبالين البواقي.

جدول (11): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي البحث

الاختبار	الإحصاءة	VOT نموذج		VAPT		أنموذج
		القيمة	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	
التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-Bera	1.8391 ^{n.s}	0.399	1.2928 ^{n.s}	0.524	
الارتباط الذاتي للبواقي	Pesaran's CD	-0.2458 ^{n.s}	0.806	-0.1650 ^{n.s}	0.869	
تجانس التباين للبواقي	ARCH	0.9427 ^{n.s}	0.355	0.4732 ^{n.s}	0.514	

n.s لا يوجد تأثير معنوي not significant

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12

يتبين من الجدول (11) أن القيم الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera للنموذجين بلغت على التوالي 0.399 و 0.524 وهما أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي بمعنى أن البواقي المتولدة من النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي (Jarque & Bera, 1980: 257).

ولاختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين قيم البواقي تم استخدام اختبار Pesaran's CD الذي يستخدم في حالة كون عدد المقاطع العرضية كبيراً وطول السلسلة الزمنية قصيراً أي ($T < N$)، (De Hoyos & Sarafidis, 2006: 484)، فقد بلغت القيم الاحتمالية للاختبارين على التوالي (0.869 و 0.806) وهما أكبر



من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى أن البواقي المتولدة من نموذجي التصويت الانتخابي المقدرين غير مترابطة.

وفيما يتعلق بالكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity بين بواقي الأنموذج تم استخدام اختبار بتجانس التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)، الذي يعتمد على إجراء انحدار مربع البواقي الناتجة من الأنموذج في الفترة (t) كمتغير تابع على مربع البواقي في الفترة (t-1) كمتغير مستقل، ولكي يكون تباين البواقي متجانس يجب أن لا يكون هناك تأثير معنوي من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع، ثم تحسب إحصاء مربع كاي (χ^2) من خلال ضرب عدد المشاهدات بمعامل التحديد لهذا الأنموذج (Engle, 1982: 987)، فقد بلغت القيم الاحتمالية للاختبارين على التوالي (0.355 و 0.514) وهما أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى أن البواقي المتولدة من نموذجي التصويت الانتخابي المقدرين ذات تباين متجانس.

أما لاختبار مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، فيتم استخدام اختبار كلاين Kline الذي يعتمد على مقارنة معامل التحديد للأنموذج المقدر مع مربع معامل الارتباط البسيط بين كل متغيرين مستقلين، فإذا كان معامل التحديد أكبر من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين عندئذ فإن الأنموذج المقدر لا يتضمن مشكلة التداخل الخطي المتعدد (Kline, 1962: 64)، واستناداً إلى هذا الاختبار وعند مقارنة معاملي تحديد نموذجي التصويت الانتخابي (VAPT, VOT) والواردة قيمتهما بالجدول (7) والبالغتين على التوالي (92% و 96%) بمربعات معاملات الارتباطات في المصفوفة الواردة بالجدول (8) بالملحق، نجد أن معاملي التحديد أكبر من جميع مربعات معاملات الارتباط البسيطة وهذا يدل على خلو نموذجي التصويت الانتخابي المقدرين من مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات:

1. هناك تباين واضح في نسبة الإقبال على الانتخابات البرلمانية بين الدول العربية عينة الدراسة وخلال المدة (2001-2020)، وهذا ناتج عن الاختلافات المتباينة لهذه الدول، فضلاً عن التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة في غالبية هذه الدول والتي انعكس أثرها في ارتفاع معدلات التضخم ونسب البطالة، عدم الاستقرار السياسي وضعف فعالية الحكومة، وضعف السيطرة على الفساد.
2. تعتبر نماذج التأثيرات الثابتة مناسبة جداً لوصف العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسية وبين إقبال الناخبين على التصويت. حيث أظهرت هذه النماذج أن تناول معدل إقبال الناخبين في سن التصويت كمقياس لنسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية هو أفضل من معدل إقبال الناخبين باعتبار أنه ليس كل السكان مؤهلاً للتصويت، هذا من جهة. من جهة ثانية كانت معنوية أنموذج معدل إقبال الناخبين في سن التصويت والقدرة التفسيرية له أكبر مما هي عليه في أنموذج معدل إقبال الناخبين.
3. يعتبر تنوع الاقتصاد الكلي ذو تأثير كبير على نسبة التصويت، أقوى التأثيرات على إقبال الناخبين كانت لمعدل البطالة ثم لمعدل لتضخم، في حين يكاد يكون تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدوماً على إقبال الناخبين.



4. للمتغيرات المؤسسية أو مؤشرات الحوكمة دوراً كبيراً في التأثير على نسبة التصويت، حيث يعتبر السيطرة على الفساد أكثر المؤشرات تأثيراً على إقبال الناخبين، يليه فعالية الحكومة ومن ثم الاستقرار السياسي وغياب العنف.
5. هناك تأثير لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسية في فترة الانتخابات السابقة على إقبال الناخبين للمشاركة بانتخابات الفترة اللاحقة.
6. هناك تداخل مهم بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المؤسسية، فالاستقرار السياسي وغياب العنف وجود وفعالية الحكومة فضلاً عن السيطرة على الفساد من شأنها أن تدفع الاقتصاد إلى الأمام وهذا من شأنه أن يرفع من متوسط دخل الفرد، ويتحكم بمعدلات التضخم ويقلل من نسب البطالة. هذا التداخل، بالتأكيد سيكون مؤثراً على نسبة التصويت.

التوصيات:

1. وجدنا في هذا البحث أن هناك تأثير للمتغيرات بفترات إبطاء على نسبة التصويت، ومن المنطقي جداً، أن يكون هناك تأثير لنسبة التصويت في الانتخابات السابقة على نسبة التصويت في الانتخابات اللاحقة، لذا يوصي البحث بدراسة إمكانية إخضاع هذه العلاقات بين المتغيرات إلى نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL Models) والذي من شأنه أن يستكشف فترة الإبطاء المثلى والتي سيكون لها دور كبير في التنبؤ بمعدل إقبال الناخبين في الانتخابات اللاحقة.
2. من الواضح أن هناك تداخل بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المؤسسية تؤثر على إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات البرلمانية. لذلك، يجب التأكيد على دراسة هذا التداخل بشكل أعمق من أجل فهم هذه الظاهرة بشكل أفضل، وأحد السبل لذلك، هو إضافة متغيرات جديدة للنموذج تعبر عن هذا التداخل. لذلك يمكن اعتبار ذلك نقطة انطلاق جيدة لمزيد من الدراسات في هذا المجال.
3. وجدنا أن درجة إقبال الناخبين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، مثل: العدد الفعال للأحزاب السياسية في البرلمان والمقاطعة البرلمانية المحتملة، والتي بناءً على الأدبيات تعتبر مهمة نسبياً عند تحديد نسبة التصويت. لذلك سيكون من المفيد إجراء المزيد من الدراسات للجمع بين النهج الكمي والنوعي لتقديم وصف أكمل للمتغير الذي يؤثر على إقبال الناخبين في الانتخابات البرلمانية.
4. التشجيع على البحث المستقبلي وبنفس سؤال البحث ولكن مع التركيز على الحجم والجغرافيا. قد تكون دراسات مماثلة بمزيد من التفاصيل ذات أهمية ولكن مع تركيز أقل على قارات أو مجموعات معينة من الدول، يسمح التركيز الواسع لهذه الورقة بإجراء دراسة أكثر تمثيلاً للعالم كله مقارنة بالبحث الحالي، ولكن في ضوء التمايز في الديموغرافيا والثقافة والمؤسسات السياسية وما إلى ذلك، قد تختلف النتائج بين أجزاء من العالم.

المصادر



1. عمر، دراوي وبو جمعة، عيساوي (2019)، "محددات السلوك الانتخابي للمجتمعات المحلية: دراسة ميدانية لسكان بلدية تماس"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أحمد دراية ادرار.
2. بني سلامة، محمد تركي وآخرون (2019)، "محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني: دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2107"، منشورات جامعة اليرموك - أربد.
3. خليل، طلال حامد (2017)، "نظريات السلوك الانتخابي واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي في ضوء انتخابات 2005 و 2010"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث.
4. يليه، لحبيب وبلغيت، عبد الله (2018)، "محددات السلوك الانتخابي في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19.
5. السديري، وليد نايف (2012)، "العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي"، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 171، ط1.
6. بتلر، ايمون (2020)، "مدرسة الخيار العام: الآثار السياسية والاقتصادية لزواج المال والسلطة"، ترجمة: علي الحارس، مكتبة دار الأمان - الرباط.
7. معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية www.idea.int
8. البنك الدولي www.worldbank.org
9. Danaj, A. & Lami, R. (2017), "Economic determinants of voter turnout: A quantitative approach", Polis, No. (16), 125-139.
10. Stockemer, D. (2016), "Electoral Participation: How to Measure Voter Turnout?", Social Indicator Research, 133.
11. Robert, G. & John, D. (1980), "Rational Participation: The Politics of Relative Power", British Journal of Political Science, 10(3).
12. Meltzer, A.H. & Richard, S.F. (1983), "Tests of Rational Theory of the Size of Government", Public Choice Journal, 41(3).
13. Matthew, P. (2020), "Party Position, Income Inequality and Voter Turnout in Canada 1984-2015", American Behavior Journal, 64(9).
14. Brady, H.E.; Verba, S. & Schlozman, K.L. (1995), "Beyond Ses: A Resource Model of Political Participation", The American Political Science Review, 89(2).
15. Sarkandiz, M.R. (2021), "Are they willing to participate? A review on behavioral economics approach to voter's turnout "Journal of Economics and Political Economy, 8(1).
16. Freeman, B. (2005), "Investigating Economic Inequality and Voter Turnout in The Industrialized Democracies", Electronic Theses and Dissertations, 2004-2019, 319.
17. Franklin, M. (2002), "Electoral Participation. In Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective", ed. LeDuc, L., Niemi, R., & Norris, P. Thousand Oaks, CA: Sage.
18. Hausman, J.A. (1978), "Specification tests in econometrics. Econometrics", 46(6), 1251-1271.
19. Kostelka, F. (2017), "Does democratic consolidation lead to a decline in voter turnout?. Global evidence since 1939", Am. Polit. Sci. Rev., 111(4), 653-667.



20. Pacek, A.C., Pop-Eleches, G., Tucker, J.A. (2009), "Disenchanted or discerning: voter turnout in post-communist countries", J. Polit., 71(2), 473-491.
21. Gujarati, D.N. & Porter, D.C. (2009), "Basic Econometrics", 5th edition, The McGraw-Hill Company, New York.
22. Armutcu, B. & Tan, A. (2021). "The Impact of Economic Factors on Voter Preferences: The Case of Turkey", International Journal of Business & Economic Studies, 3(2), 139-149.
23. Campos, O. (2006), "Voter Turnout, Inflation, and the Politics of Macroeconomic Policy: An Empirical Essay", MS.c. Thesis, Graduate School of Economics – EPGE, Rio de Janeiro, Brazil.
24. Burden, B.C. & Wichowsky, A. (2012), "Unemployment and Voter Turnout", Annual meeting of the American Political Science Association, University of Wisconsin-Madison.
25. Lee, C. (2019), "Economic Voting and the End of Dominant Party Rule in Malaysia", ISEAS – Yusof Ishak Institute, Economic Working Papers, No. 2019-01.
26. Österman, M. & Brännlund, A. (2023), "Unemployment, workplace socialization, and electoral participation: evidence from Sweden", European Sociological Review, XX, 1-14.
27. Ingefeldt, N.O. (2016), "The determinants of voter turnout in OECD, An aggregated cross-national study using panel data", Thesis submitted to Department of Statistics, Uppsala University.
28. Maras, E.L. & Tappe, E. (2021), "Voter Turnout based on Income: Investigating Voting Behavior in the U.S. Presidential Election of 2016", Thesis submitted to Department of Economics, Uppsala University.
29. Feitosa, F. (2020), "Theoretically, yes, but also empirically? How the corruption-turnout link is marginally explained by civic duty to vote", Electoral Studies, Vol. (66), 102162.
30. Sundstrom, A. & Stockemer, D. (2013), "Quality of government affect voter turnout in the European regions", QoG Working Paper Series 2013:6, 1-30.
31. Tambe, E.B. & Monyake, M. (2023), "The impact of corruption and clientelism on voter turnout in Africa", Crime Law Social Change. <https://doi.org/10.1007/s10611-023-10092-z>.
32. Jarque, C.M. & Bera, A.K. (1980), "Efficient Test for Normality, Homoscedasticity and Serial Independence of Regression Residuals", Economics Letters, 6, 256-259.
33. De Hoyos, R.E. & Sarafidis, V. (2006), "Testing for cross-sectional dependence in panel-data models", The Stata Journal, 6(4), 482–496.
34. Engle, R.F. (1982), "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation", Econometrica, 50(4), 987-1007.



35. Klein, L.R. (1962), "An Introduction to Econometrics", Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

الملاحق:

جدول (3): السنوات التي أجريت فيها الانتخابات البرلمانية للدول العربية المختارة بعينة البحث للمدة (1990-2022)

البلد	سنوات الانتخابات
العراق	2005، 2010، 2014، 2018، 2021
الجزائر	1991، 1997، 2002، 2007، 2012، 2017، 2022
البحرين	2002، 2006، 2010، 2014، 2018، 2020
جيبوتي	1992، 1997، 2003، 2008، 2013، 2018، 2020
مصر	1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2012، 2015، 2020
المغرب	1993، 1997، 2002، 2007، 2011، 2018، 2019
سوريا	1994، 1998، 2003، 2007، 2012، 2016، 2023
الأردن	1993، 1997، 2003، 2007، 2010، 2013، 2016، 2020
تونس	1994، 1999، 2003، 2004، 2009، 2011، 2014، 2019، 2022
الكويت	1992، 1996، 1999، 2005، 2008، 2009، 2012، 2013، 2016، 2020، 2022
موريتانيا	1992، 1997، 2001، 2006، 2013، 2019

1. المصدر: معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية www.idea.int

جدول (4): بيانات البحث للمدة (2001-2020)

الدولة	المدة	VOT	VAPT	INF	UNE	GDP	PS	GE	CC
العراق	2005-2001	79.63	89.22	36.95	8.71	1741.0	-2.50	-1.64	-1.45
	2010-2006	62.40	70.12	2.88	8.25	4430.0	-2.24	-1.10	-1.36
	2015-2011	60.53	76.81	2.23	10.59	6216.0	-2.48	-1.06	-1.36
	2020-2016	44.85	47.38	0.36	14.06	5601.0	-2.53	-1.25	-1.44
الجزائر	2005-2001	46.17	45.08	1.41	25.90	1794.8	-1.63	-0.61	-0.93
	2010-2006	35.51	32.02	3.67	13.79	3971.8	-1.15	-0.53	-0.59



الدولة	المدة	VOT	VAPT	INF	UNE	GDP	PS	GE	CC
البحرين	2015-2011	43.14	38.70	8.89	10.97	5610.7	-1.33	-0.44	-0.52
	2020-2016	37.09	31.65	5.59	10.33	4135.0	-0.92	-0.51	-0.56
	2005-2001	53.00	74.48	-0.49	1.13	12820.0	0.29	0.51	0.79
	2010-2006	70.30	25.35	2.01	1.20	20122.3	-0.43	0.42	0.19
	2015-2011	52.60	18.45	2.65	1.18	25464.8	-0.91	0.56	0.27
جيبوتي	2020-2016	67.00	22.18	2.08	1.18	25415.9	-0.85	0.18	-0.15
	2005-2001	48.42	23.56	1.98	28.22	771.4	-0.91	-0.71	-0.65
	2010-2006	72.61	27.72	11.95	27.45	1131.6	0.27	-0.92	-0.30
	2015-2011	69.16	69.16	1.06	26.71	2102.2	-0.10	-0.98	-0.55
	2020-2016	61.78	61.78	0.14	26.14	2755.8	-0.14	-0.96	-0.72
مصر	2005-2001	28.13	19.75	4.87	11.04	1133.1	-0.63	-0.39	-0.54
	2010-2006	27.47	16.16	11.26	8.75	2509.8	-0.90	-0.31	-0.60
	2015-2011	45.15	41.22	8.74	12.82	3214.8	-1.47	-0.67	-0.58
	2020-2016	29.07	28.82	5.04	7.93	3398.8	-1.17	-0.42	-0.79
	2005-2001	51.61	39.98	2.79	11.50	1427.0	-0.26	-0.20	-0.24
المغرب	2010-2006	37.00	27.83	2.04	9.56	2501.2	-0.50	-0.33	-0.39
	2015-2011	45.40	28.65	0.90	8.91	3041.1	-0.39	-0.26	-0.45
	2020-2016	42.98	29.19	1.63	9.30	3132.9	-0.31	-0.16	-0.17
	2005-2001	63.45	50.05	5.79	10.28	5433.6	0.06	-1.14	-0.80
	2010-2006	56.00	41.52	3.91	8.42	8966.0	-0.34	-0.69	-1.01
سوريا	2015-2011	51.26	20.28	36.70	8.85	1911.0	-2.50	-1.15	-1.22
	2020-2016	45.36	50.38	80.95	9.38	598.9	-2.50	-1.77	-1.65
	2005-2001	57.75	44.19	1.63	14.50	1889.0	-0.07	0.17	0.33
	2010-2006	53.50	38.76	4.81	12.80	3279.0	-0.30	0.17	0.17
	2005-2001	57.75	44.19	1.63	14.50	1889.0	-0.07	0.17	0.33
الأردن	2010-2006	53.50	38.76	4.81	12.80	3279.0	-0.30	0.17	0.17

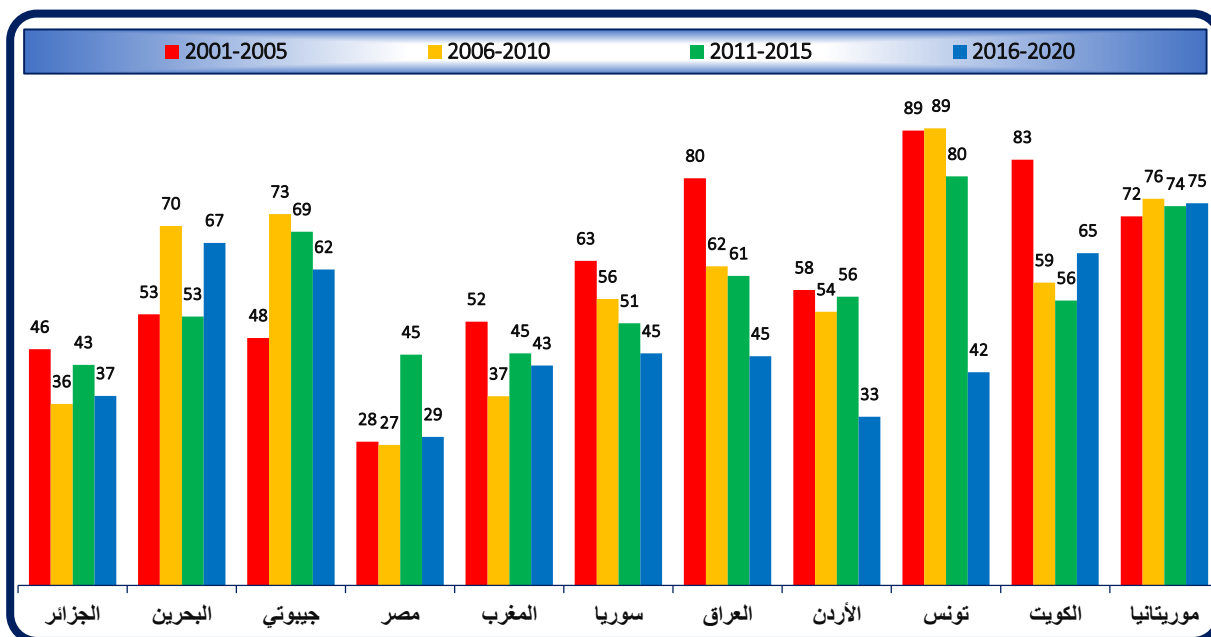


الدولة	المدة	VOT	VAPT	INF	UNE	GDP	PS	GE	CC
تونس	2015-2011	56.45	34.11	4.82	12.60	4478.0	-0.61	0.00	0.07
	2020-2016	33.01	28.13	0.33	17.24	4023.1	-0.38	0.14	0.17
	2005-2001	88.96	59.96	3.63	14.23	3029.8	0.15	0.44	0.07
	2010-2006	89.40	60.87	2.96	12.36	3678.0	0.16	0.49	-0.11
الكويت	2015-2011	79.98	51.65	3.24	18.33	4362.0	-0.35	0.01	-0.02
	2020-2016	41.70	35.85	3.62	15.56	3796.0	-1.14	-0.17	-0.14
	2005-2001	83.27	19.42	3.00	0.00	16044.5	0.75	-0.10	0.59
	2010-2006	59.20	12.29	10.58	1.75	55601.0	0.50	-0.01	0.41
موريتانيا	2015-2011	55.71	12.55	2.96	2.46	49520.0	0.19	-0.07	-0.20
	2020-2016	65.00	36.49	2.64	2.74	25665.0	0.25	-0.16	-0.17
	2005-2001	72.19	67.40	8.41	9.92	804.0	0.07	-0.25	-0.35
	2010-2006	75.62	63.68	6.28	9.89	1646.0	-1.08	-0.99	-0.70
	2015-2011	74.15	63.82	3.83	10.01	3645.0	-0.80	-0.99	-0.89
	2020-2016	74.73	58.89	2.68	10.40	1795.0	-0.68	-0.80	-0.79

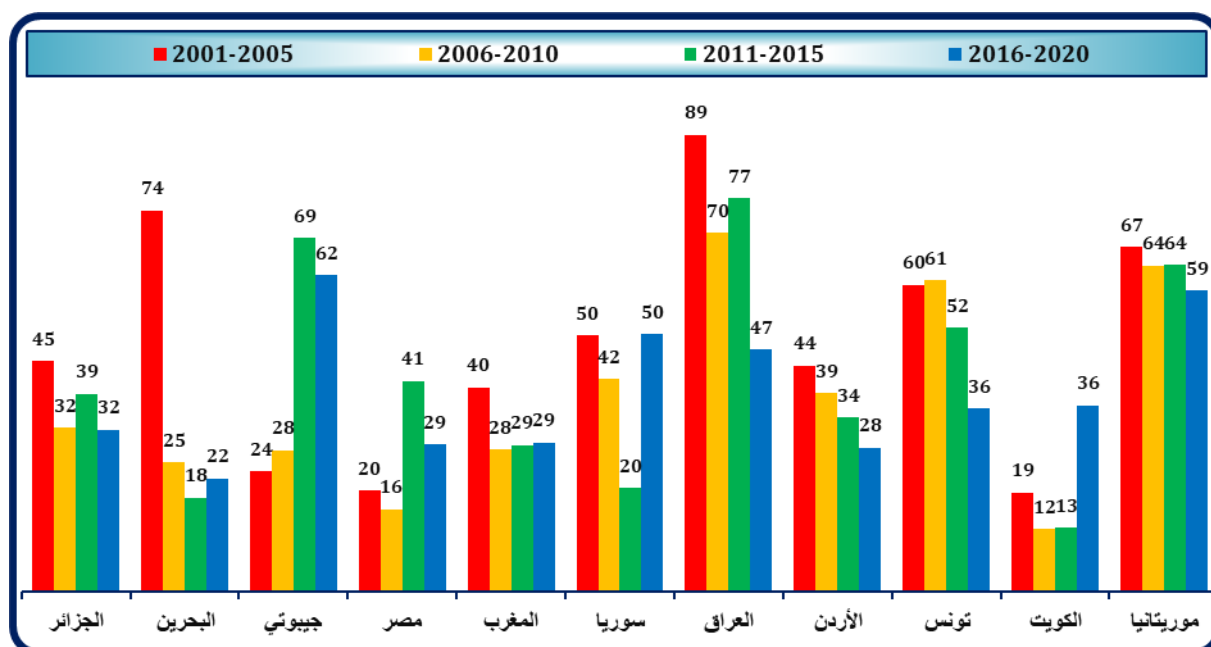
المصادر:

1-معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية www.idea.int2-البنك الدولي www.worldbank.org

3- الجهاز المركزي للإحصاء في الدول العربية عينة البحث.



شكل (1): معدل إقبال الناخبين (%) في الانتخابات البرلمانية للبلدان العربية عينة البحث للمدة (2001-2020)



شكل (2): معدل إقبال الناخبين في سن التصويت (%) في الانتخابات البرلمانية للبلدان العربية عينة البحث للمدة (2001-2020)

جدول (8): مصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات المستقلة لنموذجي التصويت الانتخابي



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية
مجلد (19) عدد (3) 2023



	INF _t	INF _{t-1}	UNE _t	UNE _{t-1}	GDP _t	GDP _{t-1}	PS _t	PS _{t-1}	GE _t	GE _{t-1}	CC _t	CC _{t-1}
INF _t	1.00	0.57	-0.06	-0.07	-0.12	-0.10	-0.45	-0.34	-0.48	-0.25	-0.43	-0.31
INF _{t-1}		1.00	-0.05	-0.07	-0.11	-0.08	-0.43	-0.50	-0.50	-0.48	-0.52	-0.41
UNE _t			1.00	0.91	-0.59	-0.54	0.09	-0.05	-0.35	-0.30	-0.13	-0.27
UNE _{t-1}				1.00	-0.60	-0.55	0.09	-0.09	-0.31	-0.32	-0.13	-0.28
GDP _t						0.78	0.38	0.41	0.42	0.37	0.44	0.56
GDP _{t-1}						1.00	0.29	0.33	0.33	0.34	0.29	0.40
PS _t							1.00	0.78	0.59	0.48	0.75	0.70
PS _{t-1}								1.00	0.58	0.60	0.71	0.77
GE _t									1.00	0.88	0.89	0.84
GE _{t-1}										1.00	0.85	0.86
CC _t											1.00	0.91
CC _{t-1}												1.00

المصدر: من إعداد الباحثين، نتائج البرنامج Eviews-12